



Voice of Bahrain

PO Box 65799, London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 479، ديسمبر 2022، جمادى الأولى 1444 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت
البحرين

كأس العالم مناسبة لنرح قضية الاضطهاد السياسي

الدورة الحالية لـ "كأس العالم" التي تقام في دولة قطر حدث عالمي مهم يتكرر مرة في كل أربعة أعوام، وتتنافس فيه الفرق الرياضية من أغلب دول العالم، ويقدّم الفريق الذي يفوز في التصفيات النهائية وسام الفوز. إنه أحد تجليات الرياضة في عالم القرن الحادي والعشرين. هذا الحدث ليس تجليا للرياضة التي يفترض أن تمارسها الجماهير، بل يمثل ذروة اللياقة البدنية لدى نخبة محدودة امتهنت كرة القدم، وأصبحت تمارس دورا استعراضيا يستمتع ملايين البشر بمشاهدته. أما الرياضة الشعبية المطلوبة فهي ما يؤدي لتطوير اللياقة البدنية لدى أغلب البشر وليس البعض القليل منهم. فالهدف من الرياضة ضخ الحيوية والنشاط في الجسد البشري وتحريك دورته الدموية وآليات تنفسه. فالدم المتحرك يوفر للجسم مناعة من الأمراض، بينما تؤدي قلة الحركة لتعرض الإنسان إلى مشاكل صحية تختلف من شخص لآخر.

أيا كان الأمر فإن التذكير المستمر بضرورة ممارسة الرياضة وتحويلها إلى ثقافة عامة مهمة مشرفة. هذه الحقيقة استوعبتها حكومات العالم فأدخلت الرياضة كمادة ضمن المناهج الدراسية في المدارس. بل أن تطور الثقافة البشرية أدى لإجبار الحكومات على توفير فرص كافية لممارسة الرياضة حتى في السجون فالمعتقلون السياسيون وغيرهم يسمح لهم يوميا بالخروج من مباني السجن والزنازات لممارسة الرياضة، بما فيها المشي والجري وحتى كرة القدم والألعاب الأخرى. وتدرك الحكومات أنه بدون هذه الممارسة فإن المجتمع الذي تحكمه سيكون عرضة للأمراض والعلل الناجمة عن انعدام الحركة واستنشاق الرئتين أقصى ما تستطيع من الهواء الذي ينعشها ويساعد الدم على الجريان في العروق. أما الحكومات الجائرة فتسعى لتسييس الحق الرياضي خصوصا لسجناء الرأي، فتعاقب السجناء السياسيين بشكل خاص بحرمانهم من الخروج من زنازاتهم إلى الهواء الطلق. وهذا الحرمان له آثار نفسية وصحية غير قليلة. فالسجين الذي يقضى يوما بين جدران أربعة وحده أو مع معتقلين آخرين معرض للإصابة بالكآبة من جهة واليأس والقنوط من جهة أخرى، والأمراض النفسية والجسدية تآثرت. ويرى السجناء فسحة الخروج من تلك الزنازات فرصة لاستعادة شيء من الحيوية والنشاط، فإذا حرم منها فإن ذلك تعذيب بشكل آخر، يعبر عن دناءة من يتخذ القرار ويصادر حق هؤلاء المخلوقين من استنشاق الهواء الطلق.

يمكن الادعاء بأن الشعب البحراني من أكثر الشعوب حرمانا من الحقوق، ليس السياسية فحسب، بل المعيشية والرياضية كذلك. فقد تم تسييس أبسط الحقوق، فلم تعد حقوقا مضمونة، بل أصبح توفيرها خاضعا لقرار الطاغية وعصابته. فمن قال ان الخروج من الزنازات حق مضمون للسجناء السياسيين البحرانيين؟ من قال ان الطاغية ليس من حقه سحب هذا الحق أو تجميده متى شاء؟ ولكن أليس هذا ما يحدث بالضبط؟ ماذا يعني نقل السجناء السياسي إذا اعترض أو احتج إلى السجن الانفرادي وحبسه في زنزانة انفرادية شهورا وربما سنوات؟ ما هذه النفوس الدنيئة التي تتعامل مع البشر بشراسة وتوحش وحقد إلى هذا المستوى؟ وأين هو "القانون الدولي" الذي يفترض ان يعاقب مرتكبي جرائم التعذيب وسوء معاملة المعتقلين السياسيين؟ أليس هذا النوع من التعامل مع سجناء الرأي جريمة يفترض ان يعاقب القانون عليها؟ وماذا عن السماح لمسؤولي السجون بإصدار أحكام تعسفية بحرمان بعض المعتقلين السياسيين من حقهم اليومي في الخروج إلى الفضاء الطلق، أما بمنعهم من الخروج أو بنقلهم إلى سجون عزل معدة لإلحاق أكبر الأذى بالمتقل؟

إنها معاناة لاتنتهي، هذه هي النتيجة التي توصل إليها سجناء الرأي في البحرين منذ عقود.

البقية على صفحة 8



*دعا المرجع الديني البحراني آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم إلى التضامن الكامل مع المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، والاستمرار في المطالبة بالإفراج عنهم من سجون البحرين. وعبر حسابته الرسمي في موقع "تويتر"، كتب الشيخ قاسم "سقوط شعبي ذريع، ديني وخلفي، ووطني وفي الوعي وإدراك المصلحة لو نسبنا أو فرطنا في حق سجنائنا الذين ما كان سجنهم إلا لكفاحهم عن حقوق الشعب، وعزته، وكرامته"، وأكد أن "سجنهم سجن لنا جميعا، ومحتنهم محتنتنا".

*قالت المتحدثة باسم مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "اليزابيث ثروسيل"، إن 17 رجلا أعدموا في السعودية منذ العاشر من نوفمبر بتهم تتعلق بالمخدرات والتهرب ووصفت هذه الإعدامات بأنها "مؤسفة للغاية".

وقالت المتحدثة، في إفادة صحفية في جنيف، إن الأشخاص الذين تم إعدامهم من سوريا وباكستان والأردن والسعودية. وأضافت أنه بهذا يرتفع العدد الإجمالي لعمليات الإعدام هذا العام إلى 144. وأوضحت أن الأردني حسين أبو الخير، وفق بعض التقارير، قد يكون عرضة لخطر الإعدام الوشيك.

ومنذ أيام، كشف إحصاء لوكالة "فرانس برس" أن السعودية أعدمت عام 2022 ضعف عدد الذين نفذت فيهم هذه الأحكام في العام الماضي. وكانت السعودية قد نفذت 69 حكما بالإعدام عام 2021، و27 عملية إعدام عام 2020 في ذروة تفشي فيروس كورونا، و187 عام 2019، جهم من معقلي الرأي. وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، كشفت المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان إصدار الرياض حكما بإعدام 15 معتقل رأي، ليصبح عدد المهذبين بالإعدام 53، بينهم 8 قاصرين على الأقل.

*أفاد عدد من المعتقلين السياسيين في المعتقلات الخليفية أنهم تعرضوا لأصناف بشعة من التعذيب لإجبارهم على توقيع اعترافات مزيفة.

وقال الشاب محمد عبد الجبار منصور (من منطقة العكر) انه اعتقل في 11 نوفمبر 2021 وذهب بوحشية. وقال انه تعرض للضرب المبرح والتحرش الجنسي لإجباره على الاعتراف بجرائم لم يرتكبها. وبعد ذلك أجبروه على توقيع إفادة باستلامه 40 دينارا (106 دولارات)، وبعد ان قضى 11 يوما على هذا المنوال، حوكم على أساسها. وما يزال معتقلا بمركز الحبس الاحتياطي.

أما المعتقل السياسي عبد الجبار عيسى عبد الله حسن محمد، 21 عاما، فقد اعتقل في 22 نوفمبر 2011 وتعرض هو الآخر للتعذيب

والإهانة، وقال أن التعذيب بدأ من لحظة اقتحام المنزل، بالضرب، ثم أخذ إلى مبنى المخبرات، وأقي عشرة أيام متواصلة معصوب العينين ومقيّد اليدين والرجلين.

واستمرت وجبات التعذيب والتحقيق ثماني ساعات يوميا طوال تلك الفترة، ثم طلب منه التوقيع على اعترافات مزيفة رفضها، ولكن النيابة العامة الخليفية اعتبرت التهم ثابتة ورفضت التحقيق في جريمة التعذيب. وما يزال رهن الاعتقال ظلما وعدوانا وإجراما.

آباء الشهداء يتضامنون

في مساء الإثنين 30 أكتوبر قام وفد من آباء الشهداء بزيارة منزل سماحة الشيخ علي سلمان وذلك لمشاركة عائلته احتفاءها بذكرى ميلاده. وقد رفع الزائرون شارات النصر، رافعين صورته، وداعين الله سبحانه وتعالى أن يفرج عنه ويمنح الشعب نصرا حاسما على الطغاة الذين ما برحوا يسجنون ويعذبون ويضطهدون ويخونون الأمانة



اعتصام أمام مبنى رئاسة الوزراء البريطانية يوم السبت 19 نوفمبر. اعتاد المعارضون البحرانيون إقامة اعتصام منتظم يوم السبت من كل أسبوع في ذلك المكان. ويطالب المشاركون الحكومة البريطانية لتغيير سياساتها الداعمة للخليفيين الذين يضطهدون الشعب البحراني، وينكرون بأبنائه، ويصرون على الديكتاتورية والاستبداد.



استقبل الأندونيسيون ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، بالاحتجاجات والتظاهرات. حدث ذلك خلال حضوره قمة الدول العشرين التي عقدت في 15-16 نوفمبر في بالي بإندونيسيا



استمرار المطالبة بالإفراج عن المعتقلين

جانبا من وقفة احتجاجية مساء الأحد 20 نوفمبر على شارع البديع، تطالب بالإفراج عن السجناء البحرانيين الرازحين وراء القضبان بالسجون الخليفية. وقد رفع المشاركون صور الأستاذ حسن مشيمع المعتقل منذ اثني عشر عاما. وكانت عائلته قد قامت بوقفات عديدة على الشارع العام مطالبة بإطلاق سراحه خصوصا انه يعاني من أمراض عديدة ويواجه إهمالا طبيا متعمدا. وهناك ضغوط محلية ودولية على الطغاة الخليفيين تطالبهم بإنهاء معاناة أكثر من 1300 سجين سياسي قضى بعضهم حتى الآن قرابة 12 عاما بسبب تعبيره عن رأيه بشكل سلمي.



في يوم الأربعاء 16 نوفمبر، نظم معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (بيرد) ندوة حول حقوق الإنسان في البحرين. عقدت الندوة بإحدى غرف البرلمان البريطاني وشارك فيها نواب بريطانيون من بينهم أليستير كارمايكل (حزب الديمقراطيين الأحرار) والسيد كيني ماكسكل، عضو برلماني اسكتلندي، وجوزي تام (معهد بيرد)، وكيتي فالون (من منظمة الحملة ضد تجارة السلاح) ورياب خذاج (باحثة بمعهد بيرد). وكان من بين الحاضرين السيدة ابتسام الصايغ التي تحدثت بشكل مختصر عن الانتهاكات المتواصلة لحقوق الإنسان في البحرين.

البحرين: قوانين العزل السياسي جوراً إضافي المعارضة ممنوعة من الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية

الاجتماعية بتعيين أعضاء جدد، ما يؤدي إلى مخاوف من امتلاء مجالس الإدارة في النهاية بالموالين للحكومة و "أن تصبح موالية للحكومة أكثر فأكثر"، حسبما قال أحد النشطاء لـ هيومن رايتس ووتش.

قال عضو في إحدى جماعات المجتمع المدني إن أكثر من 80٪ من الأعضاء لا يمكنهم الترشح لأنهم كانوا إما في وعد، أو الوفاق، أو منظمة أخرى حلتها المحكمة". يخشى النشطاء البحرينيون أن يؤدي القانون في النهاية إلى عدم تحقيق منظمات المجتمع المدني أي تقدم في مجال حقوق الإنسان لأنه لا يمكن اعتبارها منتقداً للسلطات.

كما تستخدم الحكومة البحرينية شكلاً من أشكال العقوبات الاقتصادية ضد شخصيات المعارضة بحرماتهم من "شهادات حسن السيرة". تُصدر الشهادة وفقاً لتقدير "الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية بوزارة الداخلية" وهي ضرورية للمواطنين البحرينيين والمقيمين للحصول على وظيفة، أو التقدم للالتحاق بالجامعة، أو حتى الانضمام إلى نادٍ رياضي أو اجتماعي. ينتظر السجناء السابقون شهوراً أو سنوات للحصول على الشهادة. تُحرم بعض شخصيات المعارضة من الشهادة بشكل قاطع، ما يضر بقدرتهم على إعالة أنفسهم وأسرهم.

قال أحد أعضاء المجتمع المدني البحريني لـ هيومن رايتس ووتش: "أراد أحد الأصدقاء أن أصبح مدير المدرسة، لكن الوزارة رفضت الشهادة لكيلا أتمكن من العمل. أبلغت الوزارة صاحب المدرسة أنهم لا يستطيعون قبولي لأنني كنت عضواً في جمعية سياسية".

يؤرث التقرير استمرار احتجاج واستدعاء مواطنين بحرينيين بسبب تهم تتعلق بالتعبير. قال صحفي بحريني سابق إنه بسبب "الاعتقالات المستمرة منذ 2011 حتى 2017، أصبح الخوف جزءاً مما يعيشه الناس يوماً بعد يوم. أصبح من الطبيعي أن يقوم الناس بمراقبة أنفسهم وإسكات أنفسهم قبل أن يردوا".

ينبغي للحكومة البحرينية إلغاء قوانين العزل السياسي لعام 2018، وإنهاء ممارسة منع شهادات حسن السيرة لمعاقبة المعارضين المتصورين، وإعادة الحقوق القانونية والسياسية والمدنية الكاملة لجميع المواطنين البحرينيين. عليها أيضاً أن تعيد الجمعيات السياسية المنحلة سابقاً، وأن ترفع جميع القيود المفروضة على شخصيات المعارضة فيما يتعلق بالترشح للانتخابات النيابية والبلدية، وإنهاء الإجراءات التقييدية التي تضر بالوظائف الأساسية للجمعيات المدنية، وإطلاق سراح أي شخص مسجون لمجرد نشاطه السياسي السلمي.

ينبغي للدول الأخرى، بمن فيهم الحلفاء المقربون للبحرين كالولايات المتحدة وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، الضغط على السلطات البحرينية لإنهاء قمعها للمعارضة السلمية والمجتمع المدني ورفض نتائج ما ستكون انتخابات برلمانية غير حرة وغير عادلة في نوفمبر/تشرين الثاني إذا لم يفعلوا.

قالت شيا: "يتعرض المجتمع المدني وانتلاف المعارضة في البحرين الذين كانوا نابضين بالحياة في السابق للإبادة من خلال القوانين التي تُفقد قمع الحكومة. لا ينبغي لأحد أن يتوهم أن 'المؤسسات الديمقراطية' في البحرين هي أكثر من مجرد خدعة".

وُثقت هيومن رايتس ووتش ثلاث حالات لمنظمات مجتمع مدني عانت لتشكيل مجلس إدارة ومناخبة أنشطتها بسبب تأثير هذه القوانين. هذه المنظمات هي: "الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان"، و"الاتحاد النسائي البحريني" (مجموعة من 13 منظمة تدافع عن حقوق المرأة في البحرين)، و"الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع"، التي تعارض تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

كان للتأخير في السماح للمجموعات بتشكيل مجلس إدارة عواقب وخيمة. إذا لم يُنتخب مجلس إدارة جديد ويؤكد قبل انتهاء فترة السنتين المحددة للمجلس السابق، فإن "وزارة العمل والتنمية الاجتماعية" تُعلق الوصول إلى حسابات المنظمة المصرفية ومصادر تمويلها، ما يجبر الجمعية على التوقف عن العمل. المناصب الشاغرة في مجالس الإدارة تسمح لوزارة العمل والتنمية

الإعدامات تُحاصر القطيفيين

المأساة القادمة في السعودية والأنباء الواردة منها تشير إلى مجزرة قد تُنفذ في أية لحظة على غرار مجزرة الإعدامات التي استهل بها ابن سلمان عام 2022. حينها، قضى العشرات بسيفه بلا تردد أو "رمشة عين".

يضي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في نفس حقوق شعبه وكل من لا يهواه. يرى اليوم أنه أمام فرصة يريد استغلالها لتمرير إعداماته بحق عشرات المعتقلين السياسيين، أغلبهم من القطيف. الظروف التي فرضتها المواجهة مع الولايات المتحدة مؤخرًا في ملف النفط وأوبك + تزيد غطرسته، فيقرّر تشديد غيّه عبر سفك دماء مُستضعفين لا مُنقذ لهم سوى الله.

المأساة القادمة في السعودية والأنباء الواردة منها تشير إلى مجزرة قد تُنفذ في أية لحظة على غرار مجزرة الإعدامات التي استهل بها ابن سلمان عام 2022. حينها، قضى العشرات بسيفه بلا تردد أو "رمشة عين". اليوم يبدو ابن سلمان مُتعتباً للدماء مجدداً، لذلك استبق جريمته المقبلة بإجراءات طالت الجسم القضائي حصراً، فعين مجموعة من القضاة المعروفين بأحكامهم القاسية وطاعتهم العمياء له، وأوعز برفع مستوى التضييق على معتقلي الرأي على نحو خاص والجمع بين عقوبات نظامي الجرائم المعلوماتية والإرهاب حتى يضمن قصاصاً عسيراً يشفي غليله.

المدير القانوني في المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان المحامي طه الحاجي يؤكد لموقع "العهد" الإخباري وصول عدد أحكام الإعدام الصادرة بحق معتقلي الرأي من أبناء القطيف إلى 53، ويتحدث عن أسلوب جديد تتبّعه السلطات المؤتمرة من ابن سلمان، إذ لم تعد تسلّم المحاكم أهالي السجناء السياسيين صورة عن صكّ الحكم، خلافاً للمرحلة الفائتة عندما كانت تُطلعهم عليه عبر المُحامين في اليوم نفسه الذي يصدر فيه، ويُبين أن الأحكام الخاصة بمجموعة المعتقلين الأخيرة لم يتسلمها ذووهم، بل سمعوا بأن النطق بالحكم تمّ فقط، بعيداً عن الأليات الرسمية.

ويوضح الحاجي أن هذا النهج المُتغيّر يتزامن مع التبدلات الكبيرة في المحكمة وأعضائها، على إثر التوجّه الجديد لدى القضاء السعودي في إدارة الملف ولا سيما على صعيد الأحكام الطويلة والإعدامات.

برابن ستوفر لـ "هيومن رايتس ووتش" (بيروت) - قالت "هيومن رايتس ووتش" في تقرير صدر اليوم إن الحكومة البحرينية تستخدم قوانين العزل السياسي وسلسلة من التكتيكات الأخرى لإبقاء النشطاء وأعضاء أحزاب المعارضة السابقين خارج المناصب العامة وغيرها من جوانب الحياة العامة. يؤرث التقرير الصادر في 33 صفحة، "لا يمكنك القول إن البحرين ديمقراطية: قوانين العزل السياسي في البحرين"، استخدام قوانين العزل السياسي لعام 2018 في البحرين لمنع المعارضين السياسيين من الترشح لمقاعد البرلمان أو حتى الخدمة في مجالس إدارة المنظمات المدنية. وجدت هيومن رايتس ووتش أن تهميش الحكومة المستهدف لشخصيات المعارضة من الحياة الاجتماعية والسياسية والمدنية والاقتصادية في البحرين أدى إلى مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.

قالت جوي شيا، باحثة في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "أمضت البحرين العقد الماضي في قمع المعارضة السلمية، وقوانين العزل السياسي مثال آخر على توسع قمع الحكومة إلى مناحي جديدة. هذه القوانين الجائرة جعلت من 'الانتخابات' البرلمانية البحرينية مهزلة ولا يمكن أن تكون حرة أو نزيهة عندما تجعل أي معارضة سياسية غير قانونية بالأساس".

قابلت هيومن رايتس ووتش نشطاء، وأعضاء في المجتمع المدني، وشخصيات معارضة، وراجعت وحللت بيانات حكومية وقوانين وسجلات محاكم.

حل القضاء البحريني حزبي المعارضة الرئيسيين في البلاد، "الوفاق" و"وعد"، في 2016 و2017 على التوالي. أدخلت قوانين العزل السياسي عواقب جزائية جديدة بمعاقبة أعضاء هذه الجماعات بشكل دائم، كما يستهدف القانون النشطاء والمدافعين الحقوقيين الذين اعتقلوا في حملة القمع الحكومية الواسعة أثناء وبعد الانتفاضة السلمية المؤيدة للديمقراطية والمناهضة للحكومة في 2011. فسّر المحامون والمجتمع المدني في البحرين البند الأخير من قوانين العزل السياسي، المتعلق بالأفراد الذين "عطلوا" الحياة الدستورية في البحرين، على أنه يستهدف المرشّعين السابقين وغيرهم ممن استقالوا أو قاطعوا مناصبهم المنتخبة للاحتجاج على السياسات القمعية للحكومة.

خلال الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، أول انتخابات كانت قوانين العزل السياسي سارية خلالها، منعت وزارة العدل البحرينية ما لا يقل عن 12 شخصية معارضة سابقة من الترشح. اعتقد كثيرون غيرهم أنهم سيكونون ضحايا للقانون وقاطعوا الانتخابات.

بالإضافة إلى حالات منع الأشخاص من الترشح،



حصانة ولي العهد السعودي تُبين تقاعس واشنطن عن تحقيق العدالة

جوي شيا، باحثة، السعودية والإمارات ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يلتقي الرئيس الأمريكي جو بايدن في قصر السلام في جدة، السعودية، الجمعة 15 يوليو/تموز 2022. © 2022 بندر الجلود/الديوان الملكي السعودي عبر أسوشيتد برس. الموقف القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية بعدم إمكانية مقاضاتها رئيس الوزراء السعودي محمد بن سلمان لأنه رئيس حكومة يُبرز تقاعس إدارة بايدن عن السعي إلى المساءلة عن دور محمد بن سلمان في القتل الوحشي للصحفي الأمريكي جمال خاشقجي عام 2018.

في 17 نوفمبر/تشرين الثاني، قدمت وزارة الخارجية بيان مصلحة "يعترف بحصانة رئيس الوزراء محمد بن سلمان كرئيس حالي لحكومة دولة أجنبية ويسمح بها". قُدم البيان في قضية مدنية في أكتوبر/تشرين الأول 2020 من قبل كل من خديجة جنكيز، خطيبة خاشقجي، ومنظمة "الديمقراطية الآن للعالم العربي"، ضد محمد بن سلمان وأكثر من 20 متآمرا مزعوما آخرين، سعيا منهما إلى تحميلهم مسؤولية مقتل خاشقجي. كشفت المخابرات الأمريكية في فبراير/شباط 2021 أن محمد بن سلمان وافق على مقتل خاشقجي.

جاء تعيين الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز لمحمد بن سلمان رئيسا للوزراء في 27 سبتمبر/أيلول 2022، قبل أيام من الموعد النهائي لوزارة الخارجية الأمريكية لتقديم رد على محكمة محلية أمريكية بشأن مسألة الحصانة المحتملة لمحمد بن سلمان. مُدّد الموعد النهائي لاحقا.

رغم قوله خلال حملته الرئاسية إنه سيجعل السعودية "منبوذة"، تقاعس الرئيس الأمريكي جو بايدن عن تحقيق المساءلة عن دور محمد بن سلمان في مقتل خاشقجي وغيره من الانتهاكات الجسيمة. هذا التقاعس، مقترنا بزيارة بايدن الكارثية في يوليو/تموز إلى السعودية وسلامه المشين بالقبضة على محمد بن سلمان، تبعها تصاعدا في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل السلطات السعودية. في أغسطس/آب، رفعت محكمة استئناف سعودية بشكل كبير عقوبة السجن بحق طالبة الدكتوراه السعودية سلمى الشهاب إلى من ست سنوات إلى 34 سنة، بسبب نشاطها على تويتر فقط. تلقى أشخاص آخرون - بينهم مواطن أمريكي واحد على الأقل - ينتقدون الحكومة السعودية على وسائل التواصل الاجتماعي أحكاما مشددة بالسجن من المحاكم السعودية.

لم تُف حملة بايدن بوعداها في جعل السلطات السعودية "تدفع ثمن" جريمة قتل خاشقجي البشعة. في غياب عقوبات حقيقية ضد الحكومة السعودية بسبب قمعها العابر للحدود، سيفسر محمد بن سلمان السياسة الأمريكية على أنها "ضوء أخضر" لمواصلة ارتكاب الانتهاكات في الداخل والخارج بينما يتمتع بدعم عسكري ودبلوماسي وسياسي سخي من الولايات المتحدة



محكمة خليفة تؤيد التهم الانتقامية ضد الحقوقي البارز عبد الهادي الخواجة متحدياً العدالة والرأي العام

في كلا التهمتين. حيث تجدر الإشارة إن القاضي لم ينتظر حسم أمر التوكيل قبل إقرار هذه الإدانات بحق الخواجة. من المنتظر أن تصدر المحكمة نص الحكم غداً. ليس من الواضح بعد ما إذا سيتمكن محامو الخواجة من الحصول على نسخة من الحكم بسبب عدم وجود التوكيل.

وبحسب قرار صادر بتاريخ 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 بمرجع القضية 07202209680، موقع من رئيس المحكمة الصغرى الجنائية الثانية موجهاً إلى أمين عام إدارة مركز التأهيل والإصلاح والذي يعد أعلى مسؤول رسمي في سجن جو: "قررت المحكمة في 2022/11/21 أنه لا مانع من خروج المتهم من محبسه رفقة الحرس اللازم لعمل الوكالة الخاصة به للمحامي / حسن رضي . بمكتب التوثيق وإعادة لمحبسه فور إتمام الإجراءات." "SEPT."

وعلمت مريم الخواجة بالقول: "إن المحكمة قد قامت بخرق أوامرها، حيث حُرم والدنا حتى اللحظة من حقه في منح محاميه توكيلاً قانونياً. ناكرين بذلك حقه في الطعن في التهم الزائفة الموجهة إليه، بما في ذلك أسبق حق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بما تحتويه تلك التهم.

خرقت المحكمة قرارها الذي صدر قبل أسبوع فقط ولم يتم تنفيذه من قبل وزارة الداخلية. وعلى الرغم من هذا الانتهاك الصارخ من قبل وزارة الداخلية في حرمان والدنا من حق التوكيل القانوني، استمر القاضي في إقرار إدانته.

هذا مثال واضح على أن النظام القضائي في البحرين ليس نظاماً غير فعال في خدمة العدالة وإنما نظام فعالٌ للغاية لإحقاق الظلم. من خلال اتهامات كهذه، يترجح النظام البحريني مادياً من السجناء السياسيين الذين أُجبروا على العمل مجاًئاً من خلال قانون العقوبات البديلة، ودفع رسوم هاتفية ضخمة داخل السجن بالإضافة إلى الغرامات الناجمة عن ملاحقات كيدية مثل التهم التي تطل والدني. إن هذا كله ابتزاز.

لن تتجرأ البحرين على توجيه هذه التهم الزائفة ضد والدي لولا التواطؤ الصامت من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ندعو الدنمارك والاتحاد الأوروبي إلى كسر صمتهم ومطالبة البحرين علناً بإطلاق سراح والدنا على الفور ودون قيد أو شرط."

هذا وقد عقب سيد أحمد الداعي، مدير المناصرة في معهد البحرين للحقوق والديمقراطية بقوله: "مرة أخرى، نرى كيف يقوم النظام البحريني بمحاولة خبيثة لإسكات الناشط الحقوقي الأبرز في البلاد وذلك عبر استخدام الانتقام منه على فضح ما يواجهه هو ومئات السجناء السياسيين الآخرين في سجن البحرين سيئ السمعة. لظالما كانت الرسالة واضحة للغاية، عوضاً عن محاسبة المنتهكين، تعاقب الحكومة من يفضحونهم"

28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022- أقرت المحكمة الصغرى الجنائية الثانية في البحرين اليوم تهمتين جنائيتين منفصلتين وجهتا لعبد الهادي الخواجة، بحسب عائلته.

حيث أدين عبد الهادي الخواجة في القضية الأولى بتهمة "إهانة موظف عام"، في إشارة إلى ضابط شرطة في سجن جو، وشمل الحكم الصادر بحقه دفع غرامة قدرها 100 دينار بحريني، أي ما يعادل 220 جنيهًا إسترلينياً أو 266 دولار أمريكي.

هذا وقد شملت الوثيقة الرسمية البدينية الصادرة عن وزارة الداخلية كذلك تهمة "إهانة دولة أجنبية" في إشارة إلى إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أنه إذا تم تضمين هذا الاتهام، فقد يؤدي ذلك إلى عقوبة السجن لمدة تصل إلى عامين ودفع غرامة إضافية. لم يتمكن المحامون من تحديد ما إذا كان قد تم إسقاط هذه التهمة أو تم تعليقها فقط وذلك بسبب منع المحامين من الاطلاع على ملفات القضايا.

أما في القضية الثانية، التي بنت فيها نفس المحكمة، أدين السيد الخواجة بتهمة "كسر كرسي بلاستيكي" وذلك عندما حُرم الخواجة مرة أخرى من حقه في الاتصال ببنته في المنفى حيث كسر كرسيًا بلاستيكيًا احتجاجاً، مما أدى إلى إصابة يده. وشمل الحكم الصادر بحقه دفع غرامة 60 دينار بحريني (10 دنائير منها هي القيمة المحددة للكرسي). أي أن الغرامة تعادل 133 جنيهًا إسترلينياً أو 160 دولارًا أمريكيًا.

لم يحضر الخواجة بشكل شخصي في محاكمته اليوم ولم يتمكن من منح توكيل لمحاميه لتمثله، على الرغم من أمر المحكمة الصادر الأسبوع الماضي إلى وزارة الداخلية للسماح للخواجة بإتمام إجراءات منح التوكيل لمحاميه. وهذا يعني أن الخواجة لم يكن لديه أي تمثيل قانوني حديث في المحاكمات اليوم مما يعد انتهاكاً صارخاً لحقوقه.

هذا وقد حضر محامو الخواجة في المحكمة اليوم ولكن دون أي قدرة على الوصول إلى ملفه القانوني وبدون توكيل رسمي مما أفضى بعدم قدرتهم على تمثيل موكلهم.

ورغم ذلك كله وفي انتهاك صارخ لحق الخواجة في محاكمة عادلة، وفي ما كان انتهاكاً واضحاً للإجراءات القانونية، قام القاضي بإدانة الخواجة



”حوار المنامة“ ينعقد في وقت تعصف بالبلاد أكبر أزمة سياسية

أصدرت ”جمعية الوفاق الوطني“ البحرانية المعارضة، بياناً بالتزامن مع انعقاد ”حوار المنامة 2022“ لدورته الثامنة عشرة، يوم السبت 19 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري؛ مؤكدة فيه على أن ”هذه القمة تأتي في وقت تعصف بالبلاد أكبر أزمة سياسية وأمنية في تاريخه، ورفض السلطات كل دعوات الأمم المتحدة والعالم له بالحوار مع الشعب البحراني“.

ولفت البيان، إلى أن ”الشعب البحراني يدفع ثمناً باهضاً، لمطالباته بالتحول الديمقراطي والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان، وهو الواقع الذي أوصل البحرين إلى مستوى اقتصادي وتنموي متأخر في ظل غياب التوافق والانسجام الوطني بشكل غير مسبوق – «على حد وصفها». وأضاف، أنه في الوقت الذي يلتقي في «حوار المنامة» عدد من الدول والأجهزة الدبلوماسية والعسكرية والأمنية للحديث حول النزاعات والأمن الإقليمي، تُمنع في البحرين لغة الحوار الداخلي، ويتصدر فيه القمع وتكميم الأفواه، وتحاول السلطات توظيف هذا المؤتمر للتعتيم على حقيقة الأوضاع السياسية والحقوقية والأمنية، وللتعمية على واقع الوطن المأزوم – حسب تعبيرها.

وأشارت الوفاق في بيانها أيضاً، إلى أن سجون البحرين يقبع بها المئات من المواطنين، من

بينهم قادة ورموز المعارضة، وعدد من العلماء والأكاديميين والنشطاء، لأسباب تتعلق بحرية الرأي والتعبير والدعوة للحوار والتحول الديمقراطي.

كما حثت الدول المشاركة في هذا المؤتمر، على مطالبة البحرين بالتوقف عن القمع السياسي والبطش والتهميش والاستبداد، والاستجابة للمقررات الدولية والتوصيات الأممية، الداعية إلى ضرورة إعادة إنتاج السلطة عبر الحوار السياسي الجاد والشامل، الذي يحقق بناء دولة ديمقراطية عادلة.

وشدد البيان، على أن حراك البحرين السلمي شارك فيه غالبية أبناء الشعب، نتيجة الضرورة الملحة للإصلاح السياسي الشامل والجاد، وأن السلطات تعمد إلى تغييب الحقيقة وحجب الرؤية والالتكأ على المصالح الاقتصادية بين العالم ودول الخليج الفارسي، والعمل على شراء الذمم والمواقف للالتفاف والهروب من الاستحقاقات الديمقراطية الملحة.

وأعلنت الوفاق ف بيانها، أن 92 دولة قدمت 245 توصية في مجلس حقوق الإنسان قبل أسبوع من الآن، تتعلق بالواقع السياسي والحقوقية والدستوري والأمني، وطالبت الدول بضرورة التحول السياسي، ووقف الانتهاكات والتجاوزات وحجب حرية التعبير والتجمع السلمي، وضرورة عودة الجمعيات السياسية والعملية السياسية في البحرين.

المعارضة البحرانية تصدر وثيقة لوضع دستور جديد للبلاد

أعلنت قوى بحرينية معارضة عن وثيقة أكدت فيها ”سعيها من أجل وضع دستور جديد للبحرين“، معتبرة أن ”الدستور المعمول به في البلاد منذ العام 2002 مفروض على الشعب، وجاء انقلاباً على الدستور العندي الأول الذي تم وضعه في مجلس تأسيسي منتخب في 1973“.

وأفادت وكالة مهر للأنباء، انه نظمت كل من حركة أحرار البحرين، وائتلاف الرابع عشر من فبراير وحركة الحريات والديمقراطية (حق)، مؤتمراً في العاصمة البريطانية لندن، أكدت فيه ”استمرار النضال في البحرين من أجل انتزاع الحق السياسي لشعب البحرين، وتمكينه من تقرير مصيره بإرادته الحرة“.

وأوضحت الوثيقة التي حملت اسم ”الإعلان الدستوري“ أنها ”تمثل خريطة طريق وطنية، وتعتبر عن رؤية سياسية تحظى بقبول واسع من أطياف الشعب وقواه الحية“، وتضمنت الوثيقة 6 مواد أساسية، تؤكد عدم شرعية دستور 2002 وإفرازاته بما فيها الانتخابات، التي شددت القوى المعارضة على مقاطعتها.

كما تحدثت المادة الثالثة من الوثيقة عن ”مواصلة القوى المعارضة مع أبناء الشعب العمل من أجل تهيئة الأرضية والأجواء المناسبة في سبيل إجراء انتخابات لمجلس تأسيسي في ظروف عادلة ومستقلة، يتولى صياغة دستور جديد للبحرين“، على أن يتم ”عرض الدستور على الاستفتاء الشعبي الحر“، وأن يكون للدستور الجديد بعد نيل ”الموافقة الشعبية عليه قوة ملزمة تنسخ ما قبله من دساتير“.

وأوضح الأمين العام لحركة أحرار البحرين، سعيد الشهابي، أن وثيقة ”الإعلان الدستوري“ جاءت بعد تفكير جدي بين قوى المعارضة لتركيز لبنية أولى في طريق العمل من أجل وضع دستور جديد للبحرين، يكون فيه تعاقب وتوافق حقيقي“.

ملفات الإضطهاد:

سلمان عباس آل إسماعيل

كان سلمان عباس آل إسماعيل يبلغ من العمر 16 عاماً، عندما اعتقله ضباط من وزارة الداخلية عام 2012 لأول مرة وكان لا يزال طالباً في الثانوية وهو من بلدة النويدرات. تم أخذه من منزله بينما كان نائماً، ولم تعلم أسرته باعتقاله إلا مساء اليوم التالي عندما اتصل وأبلغهم بمكان وجوده. تعرض سلمان للضرب لدرجة أن الجانب الأيسر من وجهه أصيب بشلل جزئي، ولم يتلق أي علاج على الرغم من طلبات أسرته. تم الإفراج عنه بعد قضاء عقوبته البالغة ثلاث سنوات، لكنه سرعان ما أصبح مطلوباً من قبل السلطات، مما أدى إلى إعادة اعتقاله واحتجازه العسفي في عام 2018. واليوم، سلمان البالغ من العمر 26 عاماً يقضي عقوبة غير عادلة في سجن جو.

في 20 ديسمبر 2018، اعتقل سلمان للمرة الثانية، عندما اقتحم ضباط وزارة الداخلية الملمن وغير الملمن منزله دون مذكرات توقيف، وطارده، ورشقوا رأسه ويده المصابة التي خضعت لعملية جراحية بالحجارة، وبعدها تم القبض عليه.

بعدها، تعرض سلمان أثناء اعتقاله للتعذيب المبرح في مديرية التحقيقات الجنائية، حتى اعترف بالتهمة الموجهة إليه. استخدم اعترافه القسري في التلفزيون الرسمي والصحف المحلية، حيث نشر اسمه وصورته واتهموه بالانتماء لخلية إرهابية. ضرب الضباط سلمان، واستهدفوا وجهه، وسنوه، ووصفوه بالخائن وهددوه باستهداف عائلته.

حكم على سلمان في 16 أبريل 2019 بالسجن سبع سنوات إلى جانب 137 مثمماً آخر في قضية حزب الله البحريني. من بين التهم الموجهة إليه، أنه كان يخضع للتدريب في إيران، على الرغم من أن المرة الوحيدة التي سافر فيها إلى إيران كانت في رحلة مع عائلته وأخته وأطفالها. أدلت أخته بشهادتها في محاكمته بأنه كان مع عائلته طوال الوقت خلال إقامته القصيرة في إيران، ولكن أدين سلمان مع ذلك. أيضاً، لم يتمكن من التواصل مع محاميه طوال فترة الاستجواب والمحاكمة.

في 10 أغسطس 2022، تم تعليق جميع الاتصالات والزيارات العائلية مع سلمان. كانت قد ألغيت الزيارات لأسباب إدارية غامضة، وزعمت السلطات أن سلمان وسجناء آخرين كانوا يرفضون المكالمات.

يتعارض اعتقال سلمان دون إذن قضائي، وتعذيبه، ومحاكمته غير العادلة مع اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية، وكلاهما البحرين طرف فيه.

على هذا النحو، تطالب ADHRB السلطات البحرينية بالإفراج عن سلمان، الذي حُرم من محاكمة عادلة وحق الإجراءات القانونية، والذي تم تعذيبه للاعتراف، ولضمان أن أي إعادة محاكمة

تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. إضافة لذلك، تحت ADHRB السلطات المعنية على تزويد سلمان بحقوق الزيارة والسماح لأسرته بالتواصل معه بشكل منظم وأمن وإطلاق سراحه وسراح جميع السجناء السياسيين دون قيد أو شرط.



في البحرين.. التعليم في أيدٍ خطيرة!

نظام البحرين يفتح ابواباً جديدة على "اسرائيل"

العالم - خاص بالعالم، الإثنين ٧ نوفمبر ٢٠٢٢
بعد فوز رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو واليمين المتطرف في انتخابات الكنيست التي أجريت في الثاني من نوفمبر الجاري، التزم الزعماء العرب الصمت إلى حد بعيد إزاء فوزه، إلا أن البحرين سلكت طريقاً آخر، حيث سارع المستشار الدبلوماسي لملك البحرين السبت، بتأكيد وطمأنة الكيان المحتل من دعم المملكة له، وأعلن أن المنامة ستواصل بناء علاقاتها مع "تل أبيب" وأن فوز نتانياهو "طبيعي ومتوقع دائماً".

ولم يكن تصريح مستشار الملك مفاجئة بل خطوة متوقعة جاءت لتؤكد مدى ارتباط الحكومة البحرينية مع المشروع الأميركي الصهيوني الرامي إلى نسف القضية الفلسطينية.

من جهة أخرى اختتم بابا الفاتيكان فرنسيس زيارته للبحرين، والتي جاءت بمناسبة منتدى مشترك بين الأديان في البحرين.

وعندما اعترض معارضون في البحرين على تلك الزيارة بدعوى أن أوضاع البلاد السياسية مضطربة وأن الزيارة ستكون دعائية للحكومة، برر مسؤولو الفاتيكان الزيارة بأنها ضرورة بحسب تقدير البابا نفسه، وأنها مناسبة لإثارة القضايا التي تصف بالبلاد مع حكومة البحرين، وأن ذلك من ضمن توجهات الفاتيكان للتفاعل مع المنطقة وقضاياها.

وحدثت الزيارة وحضر البابا مؤتمر المنامة الذي حضره شيخ الأزهر أيضاً، ولكن البابا لم يستطع مقابلة أكبر مرجع ديني في البحرين الشيخ عيسى قاسم، الذي أبعدته السلطة في العام 2018، وهناك العشرات من علماء الدين الذين يرزحون وراء القضبان منذ أكثر من عشرة أعوام، في هذه الأجواء عقد مؤتمر الحوار المذكور في غياب علماء البلاد إما بالإبعاد القسري أو السجن.

وطالب البابا ملكة البحرين بالحفاظ على حقوق الإنسان وتوفير ظروف عادلة للعاملين الوافدين. ويجب الاعتراف بأن تصريحات البابا أمام ملك البحرين ونجله كانت بداية جيدة، فقد استقبل سفاروه ضحايا القمع السلطوي واستلموا منهم تقارير حول الاضطهاد، وحث ذوو المحكومين بالإعدام البابا على التدخل لإنقاذ الضحايا من مفاصل الإعدام وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وقد شجع ذلك البابا للدعوة لوقف الاعدامات واحترام حقوق الإنسان وتطبيق المساواة بين المواطنين والتخلي عن الاضطهاد، بطريقة أزعدت مضيفيه، وربما جعلتهم يأسفون لدعوته واستقباله.



وعدم الاعتراف بالعدو من أول ما يجب أن يتلقاه الطفل ليتمكن من مواجهة ما في الخارج، بموازاة تربيته لما سيفرض عليه تعلمه رسمياً وأن هذا ليس هو الواقع الفعلي إنما ما يتلقاه في البيت.

وهنا، تلفت المصادر نفسها إلى أن "أهمية دور المنزل في التنشئة الصحيحة والأهل على صعيد تلقف كل ما يتعلمه الطفل في المدرسة وإعادة شرحه وهندسة مفاهيمه بالطريقة المثلى، فعند الحديث عن "اسرائيل" في المناهج الدراسية يجب على ذويه التوضيح له أنها ليست دولة بل كيان مغتصب، مع التأكيد على التزام الطفل بما يذكر في المناهج في المدرسة فقط، وبهذا نزرع في الطفل أن هناك فرقاً بين الكتب والواقع في صياغة التاريخ رسمياً لمنع عملية غسل الدماغ التي تحدثها المناهج والتي قد تغير من الشخصية المطلوبة للمستقبل".

القوانين الخلفية تُجبر على التطبيع

باعتماد المصادر، التطبيع التربوي قادم لا محالة في البحرين وخصوصاً بعد تعيين وزير للتربية يؤمن بهذا النهج بدرجة عالية جداً، إذ ترى غالبية مُنتسبي السياسة أن اختياره للحقيبة الوزارية الجديدة تم بناءً على تصريحاته المعلنة وتطابقها مع رؤية الحكومة وفي مقدمتها التطبيع.

وتنبه المصادر البحرانية إلى أن "التطبيع التربوي سيكون قاب قوسين أو أدنى للتطبيق الفعلي"، وتأسف لـ "عدم قدرة المعلم أو الطالب أو الأهل على منعه"، وتستطرد "لأن تكون هناك أية إمكانية للاعتراض عليه أو تنفيذه فالسيطرة تمت على هذا بفعل القوانين الصاغية حديثاً، وأيضاً ما يؤكد كلامنا أن الوزير الجديد ومنذ بدء العام الدراسي دأب على معاقبة كل من ينتقد التربية بنحوه للجهات الأمنية المختصة، كما صدرت أحكاماً مختلفة بحقهم تحت عنوان حماية المعلمين ولكم أن تتخيلوا ماذا يمكن أن يحدث لأي أستاذ أو طالب أو ولي أمر عندما يقوم فقط بأي انتقاد لموضوع التطبيع التربوي".

ووفق المصادر نفسها، يتمتع معلّمو البحرين بشكل عام بوعي سياسي عالٍ بدأ في الدعم والتشكّل التصاعدي بعد أحداث 2011، وهذا الوعي لا يعني عدم الانصياع الإجمالي لأي مشروع في التربية - كما في مشاريع كثيرة سابقة - ولا لمخطط التطبيع التربوي. المصادر تُقر بأن "سيطرة الحكومات العربية المُطبّعة على عملية التعليم وتوجيهها حسب السياسات المرغوبة سيؤثر بلا شك على الجيل الناشئ وعلى تشكيل عقولهم ومعتقداتهم وقد تنتهي إلى جيل مسخ لا علاقة له بتاريخه ولا دينه ولا بماضيه ولا بحاضره حتى، جيل معلق في الهواء لا يعرف طريقه وبهذا سيكون تسييره أمراً سهلاً بسيطاً، لكن المُنَى أن تقوم الدول العربية التي تتمتع بمستوى معقول من الحريات والديموقراطية بتبنته حدوث هذا أو منعه تماماً".

سنوات التعليم الأولى تُنشئ على حبّ فلسطين

من وجهة نظر المصادر، تنشئة جيل مؤمن بالقضية الفلسطينية يجب أن يكون من السنوات التعليمية الأولى سواء كانت في المنزل أو الروضات أو المدارس لتستمر حتى الجامعات وهذا يجري اسداً لمناهج تصاعديّة بحيث يبني على ما سبق تعلمه، بمعنى ألا يقتصر على التعلّم الحفظي فقط بل التعلّم بالممارسة كأن يُحتفل بيوم الأرض مثلاً من خلال إقامة المسرحيات المدرسية التي تول القضية الفلسطينية وثبات الفلسطينيين، وأن تكون هناك مسابقات فنية عن فلسطين تركز على القدس وقبة الصخرة وعلم وثورات فلسطين.

لطيفة الحسيني

كي تبقى فلسطين قضية الشعوب العربية والإسلامية، وحتى لا تُغيب عن أولويات الأمة، التضامن والمناصرة واجبان حتميان. أمانة تفرض على كلّ من يحمل شعار الإنسانية اليوم أن يؤديها بكلّ السبل المُتاحة وأبرزها مقاومة التطبيع.

في 29 تشرين الثاني/نوفمبر من كلّ عام يُحيي الأحرار اليوم العالمي للتضامن مع فلسطين، وفي 6 كانون الأول/ديسمبر يحلّ يوم المعلم العربي لمقاومة التطبيع مع العدو. التاريخان موعدان لتجديد البيعة للمُناضلين بوجه الاحتلال وإجرامه وبطشه. غير أن ظروف الدول العربية المستجدة منذ عامين تدفع باتجاه تكثيف التحفيز نحو نبدّ تشريع العلاقات مع الصهاينة، ولا سيّما في ظلّ موجة الارتواء في أحضان الصهاينة وعقد اتفاقيات الخيانة معهم.

قد يكون التحدي الأكبر المائل اليوم أمام كلّ مؤيد للقضية الفلسطينية ورفض توقيع أية معاهدة ذلّ مع العدو الوقوف بوجه جرّف التطبيع السائد. أنظمة الخليج المُتخاذلة باستثناء الكويت، باتت بحدّ ذاتها تشكل ابتلاءً على الشعوب أن تستدلّ على طريقة لتجاوزه والنجاح في عدم الوقوع في فخّه، بعد فرض التطبيع بالإكراه عليها.

أخطر مشاريع تلك الأنظمة هو تسلّل مفردات الخيانة إلى أجيال المستقبل. التربية والتعليم عنوناً المكيدة التي تُرسّم للطلاب العرب وخصوصاً في الدول المُطبّعة، البحرين إحداهما. المسألة لا تحمل التهاون، فمن نصّب قبل يومين في المنامة وزيراً للتربية يميّز بتاريخ من مُهادنة العدو والتحالف معه. محمد المبارك من وكيل في الوزارة التي تسلّم الوزارة نفسها. فكره مليءٌ بالتملق لأصدقائه اليهود، ولهذا يُخشى من تفرغ هذا "الولع" في أجنده التربوية.

في الدول المُتخاذلة.. التطبيع التربوي بالقوة

مصادر تربوية في البحرين تتحدث لموقع "العهد الإخباري" عن الامتحان الصعب الذي يعيشه المعلمون اليوم بسبب فرض التطبيع في المملكة، ويُبدى خشيتهما من إجبار هؤلاء على السير به على الرغم من المعارضة الشعبية الواسعة له ولخطورته على صعيد حرف الثقافة العامة.

وتشير المصادر إلى أن "مناهضي التطبيع بدؤوا ينالون جزاءهم بحكم القانون"، وتوضح أن "هناك محاكمة واحدة تجري حالياً بسبب هذه المواقف"، غير أنها تقول "ظالماً أن الموضوع أصبح له غطاءً قانوني فسيكون تجريم محاربة التطبيع أمراً واقعاً".

الأهل يقاومون التطبيع

لهذا ترى المصادر أن "المسؤولية تقع على عاتق الأهالي في غرس المفاهيم الصحيحة والقيم الأصيلة في نفوس الأجيال"، وتشدد على أن "التربية والتعليم الحقيقيين يعودان لبينة نشأة الطفل قبل احتكاكه وتعرّضه للعوامل المؤثرة خارج محيط نواته التربوية الأولى".

وبحسب المصادر التعليمية البحرانية، تشكيل الجيل الجديد سيعود حتماً لما نغرسه في نفسه منذ بداية تشكيل وعيه، مفاهيم المقاومة ومناهضة التطبيع



عودة للحراك الشعبي السلمي الشامل بعد انتهاء مسرحية الانتخابات الفاشلة

تعطى، وأن ثمنها غال، ولكن ليس هناك بديل عن ذلك. أليس بقاء رموز الوطن والشعب وراء القضبان أو في المنافي ثمنا باهضاً؟ أليس توسيع قاعدة الاحتلال الخليفي لأرض أولاً باستقدام المرتزقة والمستوطنين صفحة أخرى من معاناة هذا الوطن؟ هل هذه المعاناة تخف بإجراء انتخابات لمجلس يستقوي بها الطاغية وعصابته على السكان الأصليين (شيعية وسنة).

ليست المرة الأولى التي يتذكى الخليفيون فيها عبلي الشعب باتخاذ خطوات ظاهرها جميل وباطنها خبيث. ولكنه فشل في كل تلك



الخطوات. فمنذ العام 2002 عندما ألغى الطاغية الدستور الشرعي واستبدله بدستوره الذي فرضه على الشعب بالنار والحديد، وهو ينظم الانتخابات لمجالسه الشريكة في الجرم والتضليل والخيانة. ولكن ما جدواها؟ هل كسرت شوكة الشعب يوماً؟ فبعد أقل من عشرة أعوام على الانقلاب الخليفي الخبيث على الشعب ودستوره، انطلقت كبرى الثورات في البحرين. وبعد اثني عشر عاماً ما تزال تلك الثورة ماثلة في أذهان الأحرار، وما يزال قادتها يرزحون وراء القضبان. فها هو الدكتور عبد الجليل السنكيس الذي قضى أكثر من ثلاثة عشر عاماً وراء القضبان (في ما عدا الأسابيع الثلاثة التي قضاهما في دوار اللؤلؤة بعد الإفراج عنه آنذاك) يعاني من المرض والتنكيل والاضطهاد، ولكن معنويات لم تتراجع، وأقدامه تزداد رسوخاً. وكذلك الأمر مع بقية الرموز: الأستاذ حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين والمقدادان والشيخ علي سلمان والخواجة، وكلهم ثابتون صامدون محتسبون. هؤلاء تصدروا المشهد من منطلق إيماني وإنساني، أمثالاً للمسؤولية الإسلامية. فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فليسهه، فإن لم يستطع فلينبهه، وذلك أضعف الإيمان). لقد قالوا كلمتهم وأدوا شهادتهم أمام التاريخ، فدفنوا ثمن ذلك غالباً. ومع ذلك فإنهم صابرون محتسبون، لم يأسفوا يوماً على ما قدموه، بل ما يزالون على مواقفهم، يرفضون الأعياب الخليفيين ومشاريعهم الهدافة لاستبعاد البحرينيين عبر ما أسماه العقوبات البديلة والسجون المفتوحة. بينما الأحرار ينادون بمقاضاة الظالمين والجلادين والمعذبين، ولن يتراجعوا عن ذلك أبداً. فبعد انتهاء مسرحية الانتخابات السيئة الإخراج، أصبح الوضع مهيباً للمزيد من الحراك الشعبي الهادف للتغيير الجذري في البلاد. فالانتخابات ستكرس الاستبداد ولن توفر للشعب شراكة سياسية حقيقية، بل سيظل الخليفيون محتكرين للسلطة ومهيمنين على القرارات كافة، ومتحالفين مع أعداء الأمة ومصرين على تغيير البلاد وهويتها وسكانها، وهي جرائم متواصلة لن تتوقف حتى يحدث التغيير المنشود. فالإمام يا شعبنا المظلوم، فالله ناصرك على أعدائك ومحتمي أرضك وناهي خيراتك، وهو وحده الناصر والمعين اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسراننا يا رب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية
18 نوفمبر 2022

في خيانة فلسطين بالتطبيع مع العدو. الشعب لن يتسرع بلغة الأرقام حول المشاركة والمقاطعة، فهو يعلم انها انحراف عن مسار النضال والتصدي للاستبداد والطيغان والاحتلال. فهو يعلم ان الخليفيين يستخدمون كافة إمكانات الدولة لتمرير مشاريعه وإنتاج ما يريد من أرقام ونسب. فما الصعوبة في ذلك؟ وما الوازع الضميري أو الأخلاقي الذي سيمنع الطاغية وعصابته عن تغيير الأرقام أو استقدام الأجانب للمشاركة في مشروع بعد ان قاطعه الشعب؟ ثم ما قيمة هذه الأرقام في الحرب على الوجود التي يخوضها الطرفان، الشعب والعصاة الحاكمة؟ كلاهما قرر منذ زمن طلاق الآخر بعد ان تعمقت قناعاته باستحالة التعايش معه. كلاهما ينظر للأخرى باشمزاز وتقزز ورفض، وكلاهما يعتمد على قوى أخرى لدعمه. الخليفيون يعتمدون على دعم الحكومات الأجنبية، والشعب ينتظر الدعم من السماء. فكيف سيلتقي الجمعان؟ لقد بلغا مفرق طريق يفرق بينهما الى الأبد، ولكن الطرف الخليفي يعلم انه هو الطرف المطالب برفع الراية البيضاء للشعب، وليس العكس. فالشعوب لا تستسلم مهما كانت متاعبها ومعاناتها. بل الطغاة هم الذين يرحلون بعد الهزيمة

منذ ان فجر الشعب ثورته قبل قرابة اثني عشر عاماً كان يعيش الأمل بالتغيير الجوهري في بلاده، وكان رجاله ونساؤه يسهرون الليل للصلاة والعبادة والدعاء والتضرع إلى الله بأن يحررهم من الاستعباد الخليفي، وان يوفر لهم القوة لمواصلة طريق النضال من أجل التصدي للعدو الخليفي الذي هو الآخر لجأ للخارج لكي يدعمه في ما يعتقد انه آخر حرب وجودية يخوضها، فإما ان يكسبها او يسقط في مزلة التاريخ. انها قصة طويلة من النضال المشروع من أجل تحقيق المصير وكتابة الدستور وتحقيق الأمن والسلام لشعب لم يعرفها منذ عقود. أنها قصة النضال من أجل البقاء بعد ان أصبحوا مختبرين بين الفناء والسقوط في ظل الحكم الخليفي او العيش والشموخ واسترداد الكرامة حين ينتهي كابوسهم ويتلاشى ليهم الطويل. لذلك يتواصل نضالهم وصمودهم وتضحياتهم، فلا يمر يوم بدون اعتقالات واضطهاد. لقد تعايش مع هذا الوضع منذ عقود، ويحاول بين الحين والآخر تكتيف ضرباته للاستبداد والظلم والخيانة، واثقا بأن إحدى هذه الضربات ستحرره من قبضة الجلادين يوماً. أنه واثق ان استغاثات المظلومين لا تحجب عن الله سبحانه وتعالى، وأن الحرية تؤخذ ولا

بعد أن أخرج الخليفيون أقوى ما لديهم من أدوات تضليلية، انتهت مسرحيتهم الانتخابية الهزيلة بدون ان يحققوا ما كانوا يطمحون به. فعلى الصعيد الداخلي التزمت قطاعات واسعة من المواطنين بمقاطعة مشروعهم السياسي، ولم يشد عن ذلك سوى من تمرد على موقف القيادة الدينية المتمثلة بسماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم حفظه الله. هذا برغم سياسة الانتقام التي يمارسها الطاغية وعصابته من الذين يعارضون سياساته ويسعون لعرقلتها. صحيح ان مجلساً جديداً قد تشكل، ولكن ما فرقه عن المجالس التي سبقته والتي كانت من بين أسباب

عزوف الناس عنها؟ لقد كان هناك خمسة مجال منذ العام 2002 ولكنها لم تحقق للخليفيين استقراراً او دعابة حقيقية او تغيير صورتهم الكالحة لدى الآخرين. وعلى صعيد الخارج لم يهرع قادة العالم لتهنئة العصاة على "إنجازها التاريخي" بل انهالت عليها الانتقادات والشجب لانها تشوه عملياً مفهوم الديمقراطية والشراكة السياسية.

فماذا بعد الانتخابات الخيفية السورية؟ لن يكون هناك جديد ما دام القديم مهميناً على كافة جوانب حياة المواطنين. فالظلم الذي ارتبطت صورته بالخليفيين يزداد توسعاً وضغطاً على حياة المواطنين، ولا يمكن ان يرضى المظلوم بظالمه يوماً. وهناك الاضطهاد السياسي المتواصل الذي جسده الانتخابات الخيفية الأخيرة. وهو اضطهاد سياسي بامتياز. فليس من حق الشعب المشاركة في انتخاب أفراد حكومته ابتداء برئيس الوزراء واعضاء حكومته. وجوهر الممارسة الديمقراطية تمكين الشعب من ذلك كما يجري في ما يسمى "البلدان الديمقراطية". واستخدام المصطلح من قبل الخليفيين لا يحول حكمهم الى واحة من الديمقراطية. ثالثاً: ان الشعب سيستمر في معاناته، خصوصاً في جوانبها السياسية. ستظل الأمهات تيكي علنا وسرا من أجل فلذات اكبادهن الذين قضى بعضهم اثني عشر عاماً مغيباً وراء القضبان. ستيكي أمهات الشهداء دما مع الدموع حزنا على فراق أحبتهن الذين قصف الخليفيون أعمارهم ومزقوا اجسادهم بالتعذيب تارة وبرصاص الحقد تارة أخرى. ستظل العائلات تتألم لتمزقها بين شهيد وسجين ومبعد عن ا لوطن. الرابع ان الشعب اصبح يشعر بالمسؤولية عن تطهير بلد الآباء والأجداد بعد ان دنسها الخليفيون بالتطبيع المهين وسعى لتصنيفها في موقع مرتكبي الخيانة العظمى بالتخلي عن قضية فلسطين. الخامس ان الشعب سيظل في قلق دائم خشية من نزاعات مستقبلية بسبب سياسات الخليفيين وتوريط البحرين مع جيرانها التي دفعت أقربهم مؤخرًا (سلطنة عمان ودولة الكويت) لتوجيه نصائح للطاغية وعصابته بالتخلي عن ا لقمع والاضطهاد، وانسحب بعضهم من معرض الطيران الذي اقيم في البحرين الأسبوع الماضي.

في ظل هذه الحقائق فما عسى ان يتشبث الشعب به من أمل في التعايش الأمن والسعيد مستقبلاً؟ ما الذي سيحققه المجلس الجديد بشكل مختلف عن المجالس السابقة؟ ما التغيير الذي أدخله الخليفيون على هذه المجالس لتطوير مساراتها بعد ان تحولت الى ابواق للحكم وبصامة على قراراته، وشريكة

كأس العالم مناسبة لطرح قضايا الاضطهاد: البقية من ص 1

لقد أدركت قوافل المعتقلين السياسيين معنى الاستبداد المطلق بأشع صورته، وكيف ان حياة البشر أصبحت خاضعة لقرارات ديكتاتور متجبر يمارس دور الربوبية بأساليب استفزازية بعيدة عن الرأفة والشفقة والعطف. ماذا يعني ان يحرم الاستاذ حسن مشيمع من الالتقاء مع بقية المعتقلين السياسيين او الرموز؟ ولماذا لا يوفر له أبسط وسائل الرياضة بمشاعر تحتوي على شيء من الإنسانية؟ إنها قصة المحنة السياسية الطويلة التي اعتادها البحرانيون منذ عقود وما تزال تزداد سوءا وتوحشا. وفي غياب حكم القانون وغياب المحاسبة القانونية والرقابة الجادة لما يجري داخل طوامير التعذيب، يستبعد حدوث تطورات كبيرة في فلسفة التعامل بين الخليفيين والبحرانيين خصوصا في مجالات الحقوق وأنماط التعامل مع المعتقلين السياسيين وكذلك على صعيد موبدأ "المواطنة المتساوية".

ومع تقديرنا للرياضة وتشجيعنا عليها، فان تحويلها الى مشاريع تجارية وسياسية عملاقة لا يحقق أهداف الرياضة. ان تسييسها مسألة خطيرة لا يتوافق مع المسؤولية الإنسانية إزاء مبادئ التضامن. وقد أظهرت سباقات الفورمولات التي أنفقت العصابة الخليفية عليها الملايين خطر هذا الاستغلال والتوجيه. وقد كتبت المنظمات الحقوقية كثيرا حول هذا التوجه وانتقدت استخدام الرياضة لتبويض الانتهاكات. إن الإفراط في اضطهاد من يعارض الاستبداد والديكتاتورية أمر مشين ومهين ومعيب. وبعد قرابة اثني عشر عاما على الثورة المضطربة بإذن الله ما يزال الاضطهاد هو اللغة التي يستخدمها الخليفيون مع السكان الأصليين (شيعية وسنة). ويكفي للتدليل على ذلك تحول السجون الى عالم مواز لأي مجتمع بشري من حيث تركيبته وشموله كافة التخصصات. فهو يضم علماء الدين والأطباء والمعلمين والرياضيين، كما يضم الرجل والمرأة، الشيخ والطفل، السلم والمعوق. ومن هؤلاء المبتلين بالإعاقات الجسدية الدكتور عبد الجليل السنكيس الذي مضى على سجنه الجائر قرابة الثلاثة عشر عاما (إذا أضيفت فترة السجن التي سبقت الثورة)، وهو مصاب منذ الولادة بمرض البوليو. وقد تداعت صحته في العامين الأخيرين خصوصا بعد دخوله في إضراب عن

الطعام بسبب سوء المعاملة التي يواجهها وغياب الرعاية الصحية. وهناك أيضا الشاب الكفيف جعفر معتوق الذي مضى على اعتقاله أربعة أعوام ولم تشفع له حالته أبدا. فلدى الخليفيين قلوب كالصخر لا تحوي شيئا من الإنسانية او المشاعر. وكان من بين المعتقلين المعوقين الشاب السيد جعفر السيد موسى والكفيف الآخر علي سعد وكميل أحمد حميدة وقاسم غلوم أحمد اللذان يعانيان من تخلف عقلي. وهؤلاء جميعا قضوا رحا من الزمن وراء القضبان.

برغم ذلك تؤكد حقائق التاريخ والسنن الإلهية ان من يتمادى في غيه بالإمعان في اضطهاد الأبرياء لا يبقى طويلا بل تلاحقه جرائمه حتى تقضي عليه. وعلى الباغي تدور الدوائر، وكما يقول الله تعالى "إننا من المجرمين منتقمون". صحيح ان أجواء مباريات "كأس العالم" أبعدت الأنظار عن ضحايا الاضطهاد والقمع في البحرين، ولكن أهات السجناء لا تختفي ولا يمكن منع وصولها الى الله المقدر الجبار الذي لا يتخلى عن المظلومين لحظة. قد تكون الأنظار مشدودة الى شاشات التلفزيون لمتابعة تلك المباريات، ولكن هيهات ان يحدث ذلك لآلاف العائلات البحرانية التي تبقى مشدودة بشكل متواصل لأولئك الرازحين وراء القضبان، الذين لا يعرفون الليل من النهار، ولا فرصة لديهم للاستمتاع بصحبة أهلهم او رفقة أصدقائهم في سراء او ضراء. لقد امتحن الله قلوب أحبائنا المعتقلين للإيمان، فأمنوا وصدقوا وثبتوا وأخلصوا دينهم لله، فصغر الطغاة في أعينهم وتلاشت قيمة الحياة في نفوسهم فأصبحوا من المصطفين الأخيار.

في أجواء "كأس العالم" توجه لذوي الضمائر والمشاعر والقيم والإنسانية نداء باسم معتقلي الرأي البحرانيين للتصدي للعصابة الخليفية بنمط حاسم والضرب بيد من حديد على أيدي جلاديه الذين تجاوزوا الحدود وارتكبوا أشنع الفظائع بحق الآلاف من أبناء البحرين بعد ان احتلوا أرضهم وساموهم سوء العذاب عقودا. والأمل ان يتحرك الضمير الإنساني ويستمتع لهذه الاستغاثات، ويحاصر الخليفيين ضمن دوائر القانون والقضاء والعدالة، فإن حدث ذلك فسيكون "كأس العالم" هذا العالم محطة على طريق الحرية والكرامة والسلامة الجسدية والأخلاقية.

إبراهيم منير: حين يغيب القمر

يا أيها القمر المنير أسفاه تحويك القبور
يا أيها الرجل العظيم بكتك بالألم الدهور
وحمام الدوح الحزين دموعها احتست الزهور
تبكي مرفرة الجناح وفوقها تنعى النسور

يا أيها القمر المنير؟ أين البشاشة والسرور؟
البدر إن دخل المحاق ففيه تنطفيء البدر
ما أجمل الدنيا إذا انقشع الظلام ولاح نور
فالكون من وهج المحبة والأخوة يستنير
يا راكبا فرس الحياة يلفك الأمل الكبير
في قلبك الإيمان يظهره المحيا والشعور
خضت المعارك كلها فكأنك الليث الهصور
ولقد غشانا من جلالتك البشاشة والحبور
في السجن، طودُ شامخ، وبعلمك، الشيخ الوقور
شهد الزمان بأن من كبرت عريكته كبير
من واجه الطغيان كالجبل الأشم فلا يخور
من عاش حرا صامدا في وجه جلاذ، يثور
هيهات يكسر عزمه قن وجبار حقيير
لا ينحني أبدا لطاغوت تضيق به القصور
السجن منزله ورب العالمين له مجير
ودوائر الدنيا وإن طالت على الطاغي تدور

من مصر تخرج، في خطى موسى تسير
فرعون يحشد جمعه في يوم زينته يemor
النيل، إبراهيم أفجعه أسى، فأدمعه بحور
فاهنا بجنة خالق فد، له الدنيا تصير
لم تنخ عمروا يوم عسر، او يزيد تستجير

يا ملجأ الضعفاء في زمن تعاوره القصور
وبكى لك الإخوان، يا نعم المرابي والظهير
الظالمون سيرحلون فحكمهم شأن قصير
أرض الكنانة ثورة التاريخ تحملها النسور
هيهات ترضى بالعساكر إنهم للظلم سور
اما الضياغم والدعاة فإنهم في السجن نور
عشت الحياة وحولك الجلاذ يرمق والخفير
أديت دورك يا أحي وما سرى فيك الفتور
وجزائك الغفران والحسنى وجنات وحرور
يا أم أحمد أبشري فالبعل في الأخرى يطير
يا رب أسكنه الجنان، فإنه عبد فقير

إبراهيم منير: سياسي وداعية إسلامي مصري شغل منصب القائم بأعمال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، وكان الأمين العام لمنندى الوجود الإسلامية بلندن. توفي يوم الجمعة 4 نوفمبر 2022 في لندن عن عمر يناهز 85.

